



المخلص التنفيذي

للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني

لسنة 2008

إصدار:

مركز الزيتون للدراسات والاستشارات

بيروت - لبنان

الملخص التنفيذي

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٨ وتوقعات سنة ٢٠٠٩

صادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

معلومات النشر :

العنوان: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٨

تحرير: د. محسن محمد صالح

الناشر: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

عدد الصفحات: ٣٣٦ صفحة

تاريخ الصدور: الطبعة الأولى، حزيران/ يونيو ٢٠٠٩

مقدمة:

يصدر التقرير الاستراتيجي الفلسطيني سنوياً عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت. وهو مركز دراسات مستقل، يهتم بالدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، ويولي تركيزاً خاصاً على الشأن الفلسطيني. وللمركز هيئة استشارية من كبار الباحثين والخبراء.

ويعالج التقرير الاستراتيجي، الذي قام بتحريره د. محسن محمد صالح (الأستاذ المشارك في الدراسات الفلسطينية والمدير العام للمركز)، القضية الفلسطينية خلال سنة ٢٠٠٨ بالرصد والاستقراء والتحليل. ويدرس الأوضاع الفلسطينية الداخلية، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، والأرض والمقدسات، ويناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية، كما يناقش الوضع الإسرائيلي وعمليات المقاومة ومسار التسوية. والتقرير موثق علمياً ومدعم بعشرات الجداول والإحصائيات والرسوم التوضيحية. وقد جاء تقرير هذا العام في ٣٣٦ صفحة.

وقد شارك في كتابة التقرير مجموعة من المتخصصين، هم أ.د. أحمد سعيد نوفل، وخليل التفكجي، وعبد الحميد الكيالي، وأ.د. عبد الله الأحسن، وعبد الله نجار، ود. عماد جاد، ود. طلال عتريسي، ود. محسن صالح، ود. محمد نورالدين، وأ.د. وليد عبد الحي، وشارك في مراجعته أ.د. أنيس صايغ، وأحمد خليفة، ومنير شفيق، ود. بشير نافع، ووليد محمد علي.



الوضع الفلسطيني الداخلي: البوصلة المفقودة والشرعيات المنقوصة:

اتّسم الوضع الفلسطيني الداخلي خلال سنة ٢٠٠٨ باستمرار الانقسام وتكريسه بين حركتي فتح وحماس وحكومتى رام الله وغزة، ولم يكن هذا الانقسام مجرد صراع على السلطة، بل كان انعكاساً لخلاف سياسي عميق، واختلافاً بين رؤيتين في طريقة تناول المشروع الوطني، لم تتمكننا حتى الآن من التوافق على قضايا جوهرية مرتبطة بمساري التسوية والمقاومة، وبالاعتراف بـ"إسرائيل" و"حقها" في الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨، وقد يطول الأمر بانتظار أن تتوافق الرؤيتان أو أن يُجسم الأمر لأحدهما.

من جهتها، تابعت حكومة تسيير الأعمال برئاسة سلام فياض عملها في إدارة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بدعم من الرئيس عباس، وبغطاء ضمني (وربما على مضمض) من حركة فتح، مستفيدة من الاعتراف العربي والدولي بها. وتناغمت حكومة فياض مع اتفاقات أوسلو واستحقاقات خريطة الطريق، وأعدت التنسيق الأمني مع "إسرائيل"، وفتحت للجنرال الأمريكي كيث دايتون **Keith Dayton** المجال لما يسمى "تطوير وبناء" أجهزتها الأمنية، بما يتوافق واستحقاقات خريطة الطريق ومتطلبات الدور الأمني لإدارة الحكم الذاتي، فكفّت يد الفلسطينيين، ولاحقت المقاومة؛ لكنها لم تنجح في الحصول على أدنى تعهد من الإسرائيليين بكفّ أيديهم عن الاستيطان ومصادرة الأراضي والتهويد والاعتقالات والاعتقالات.

أما حكومة إسماعيل هنية وحماس في قطاع غزة فقد عاشت بين خيارين: إما الحصار والموت البطيء، أو السقوط والتهميش وربما الاجتثاث إذا ما قدّر لبرنامج أوسلو وخريطة الطريق أن تعود لإدارة القطاع. وسلكت دهاليز سنة ٢٠٠٨ بين الاستعداد العسكري لمواجهة العدوان الإسرائيلي المتوقع، وبين ثقل المسؤولية إزاء حياة الناس وتوفير حياة كريمة لهم. ولم تكن حكومة هنية وحماس ترى في تنازلها عن إدارة القطاع مجرد عملية سياسية اعتيادية، فقد ارتأت في الحصار الاقتصادي والسياسي وسيلة لكسر الإرادة والتركيع، وفرض الشروط الإسرائيلية والأمريكية على الشعب الفلسطيني. وكان نجاحها يتمثل في قدرتها على البقاء في ظروف تكاد تكون مستحيلة، ويدفع ثمنها، حصاراً ودماراً، نحو مليون ونصف فلسطيني. وكان استمرارها في التسليح والإعداد لمواجهة الاجتياح الإسرائيلي، دليلاً على إصرارها على الصمود، وإنجاح خطّ المقاومة الذي تتبناه.

وعلى الرغم من القتل والدمار الذي أحدثته الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (٢٧/١٢/٢٠٠٨-٢٠٠٩/١/١٨)، إلا أن صمود المقاومة وبسالتها، وحنكة وصلابة قيادتها، والتفاف الجماهير الفلسطينية والعربية والإسلامية وحتى العالمية معها، وانتصارها في معركة "كسر الإرادات"، من خلال إفشالها المهجوم الإسرائيلي؛ كل ذلك جاء رافعة شعبية وسياسية وإعلامية لحماس وحكومتها ولتيار المقاومة. وأسهم في إيجاد حالة إحباط لدى الأعداء والخصوم من إمكانية إسقاط حماس واجتثاثها، ودفع باتجاه الحوار لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني. وهو حوار ما تزال العديد من عوامل تعطيل إنجاحه قائمة في المدى المنظور، مما يستدعي إصراراً كبيراً، ومسؤولية عالية، وتقديماً للمصالح العليا للشعب الفلسطيني على الضغوط الخارجية، وعلى المصالح الشخصية والحزبية.

من جهة أخرى، مثلت "الشرعيات" الفلسطينية نماذج شرعية منقوصة، بالنسبة لبعضها بعضاً وبالنسبة للعالم الخارجي، سواء أكانت شرعية حكومة سلام فياض، أم حكومة إسماعيل هنية. ومع نهاية سنة ٢٠٠٨ أصبحت شرعية الرئيس عباس نفسه محط تساؤل، إذ إن حماس التي كانت تعترف به رئيساً، اعتبرت أن ولايته تنتهي في ٢٠٠٩/١/٨؛ وهو ما عقّد الوضع الداخلي الفلسطيني، وإن كانت حماس فضلت ألا تدخل في مرحلة "كسر عظم" جديدة، بسبب الظروف التي رافقت العدوان الإسرائيلي على القطاع، وبسبب أجواء المصالحة الوطنية التي تلتها. أما منظمة التحرير الفلسطينية فإن مؤسساتها التنفيذية والتشريعية، بما في ذلك لجنّتها التنفيذية ومجلسها المركزي ومجلسها الوطني تعاني من انتهاء مددها القانونية منذ نحو عشر سنوات، ومن أنها لم تعد تعكس حقيقة الواقع الفلسطيني ولا القوى الفلسطينية الموجودة على الأرض. وتشير أزمة "الشرعيات" هذه بوضوح إلى مدى الحاجة إلى إعادة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، ووضع ذلك على رأس أولويات العمل الوطني.

وأدى "فقدان الاتجاه" و"ضياع البوصلة" في قيادة المسار الوطني الفلسطيني، وتعارض برنامجي وأسلوبي القيادة في رام الله وغزة، إلى محصلة "صفريّة" أو سلبية، جعلت المشروع الوطني الفلسطيني يدور حول ذاته. كما أن حالة "التيه" التي عانى منها الوضع الداخلي الفلسطيني طوال سنة ٢٠٠٨ ألقّت بظلالها على الحوار بين فتح وحماس. ومن الناحية العملية فإن الاشتراطات الإسرائيلية والأمريكية وضعت سقفاً مسبقاً لنتائج أي حوار فلسطيني لا تؤدي نتائجه "لالتزام" حماس بالاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير وقبول الشرعيات التي قبلتها. وكان المعنى الضمني لاشتراط إقامة حكومة ترفع الحصار هو



الاستجابة لتلك الالتزامات. وبالتالي أصبح الإسرائيليون والأمريكيون حاضرين في صناعة القرار الفلسطيني ولو لم يكونوا حاضرين لجلسات الحوار. وهكذا، فإن جوهر الأمر كان في الإجابة عن سؤال متعلق بمدى استعداد الفلسطينيين لتحمل التكاليف الناتجة عن التعبير الحرّ عن اختيارهم وإرادته وإصرارهم على حقوقهم التاريخية والمشروعة، أم بتقديم تنازلات مرتبطة بقراءة "واقعية" لموازن القوى والإمكانات المتاحة وإنقاذ ما يمكن إنقاذه. ولذلك، فقد تشهد سنة ٢٠٠٩ مزيداً من جلسات الحوار، غير أنها ستظل تفتقد لشروط النجاح طالما لم يتم الاتفاق على القواعد الأساسية للمشروع الوطني الفلسطيني، وعلى أولوياته ومساراته، وعلى مظلة واحد للفلسطينيين تسع الجميع، ويحتكم إليها الجميع، والتي من المفترض أن تكون منظمة التحرير بعد إصلاحها وإعادة بناء مؤسساتها.

من جهتها، لم تنجح حركة فتح، على الرغم من المحاولات الجادة، في عقد مؤتمرها السادس بعد ١٩ عاماً من الانتظار، وظلّت تعيش أزمته الداخلية التي نقلتها معها إلى السنة التالية، والتي ستظلّ فيها عناصر التأجيل والتعطيل فاعلة خلال سنة ٢٠٠٩، ما لم تتحقق معادلة "سحرية" تتعامل مع الاعتبارات السابقة، وتراعي مصالح اللاعبين الكبار والتيارات الفاعلة في الحركة.

المشهد الإسرائيلي الفلسطيني:

شهد الوضع الداخلي الإسرائيلي في سنة ٢٠٠٨ تغييراً بارزاً في هرم القيادة السياسية، حيث دفعت فضائح الفساد المالي رئيس حزب كاديما الحاكم ورئيس الوزراء إيهود أولمرت إلى تقديم استقالته من رئاسة الحزب، وانتُخبت وزيرة الخارجية تسيبي ليفني خليفةً له، غير أنها لم تنجح في تشكيل ائتلاف حكومي جديد، مما دفع باتجاه انتخابات تشريعية مبكرة مطلع سنة ٢٠٠٩، وقد أثبتت تلك الانتخابات تزايد شعبية قوى اليمين الإسرائيلي بقيادة حزب الليكود، انسجاماً مع ما أظهرته استطلاعات الرأي العام خلال سنة ٢٠٠٨. وهو ما يعني مزيداً من التعثر في مسار التسوية السلمية، ومزيداً من مشاريع الاستيطان والتهويد، والضغط على الفلسطينيين.

وبالانتقال إلى المؤشرات السكانية، بلغ عدد سكان "إسرائيل" وفق الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية في نهاية سنة ٢٠٠٨ نحو سبعة ملايين و ٣٧٠ ألفاً، من بينهم خمسة ملايين و ٥٧٠ ألف يهودي، يشكلون ما نسبته ٧٥,٥٪، ونحو مليون و ٤٩٠ ألف عربي، بما في ذلك سكان القدس الشرقية والجولان، أي ما



نسبته ٢٠,٢٪، بينما لم يصرّح نحو ٣٢٠ ألفاً، أي ما نسبته ٤,٣٪، عن ديانتهم. ويقوم نحو ٥٠٠ ألف مستوطن يهودي في الضفة الغربية، بما في ذلك شرقي القدس؛ التي يبلغ عدد مستوطناتها اليهود حوالي ١٩٠ ألفاً.

وقد استمر منحى الهجرة اليهودية في التراجع ليصل عدد المهاجرين إلى "إسرائيل" إلى نحو ١٤ ألفاً سنة ٢٠٠٨، مما يعني أن الهجرة في هذه السنة انخفضت بنسبة ٣٠,٥٪ عن سنة ٢٠٠٧، والتي بلغ عدد المهاجرين فيها نحو ٢٠ ألفاً. وعلى ما يظهر، فسوف يستمر المنحى السلبي للهجرة اليهودية في سنة ٢٠٠٩، وسوف يتجاوز عدد المهاجرين من "إسرائيل" عدد المهاجرين إليها، وذلك بسبب نزوب مصادر الهجرة اليهودية، وتفاقم المشاكل الاقتصادية والأمنية فيها.

وعلى المستوى الاقتصادي، شهدت سنة ٢٠٠٨ نمواً في الاقتصاد الإسرائيلي بلغ ٦,٣٪، ونتجاً محلياً بلغ ١٩٩,٥ مليار دولار، وارتفع دخل الفرد الإسرائيلي إلى ٢٧,٣٠٠ دولار سنة ٢٠٠٨، بعد أن كان ٢٢,٨٠٠ دولار سنة ٢٠٠٧. وبقية أمريكا الشريك التجاري الأول لـ "إسرائيل"، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها حوالي ٢٠ مليار دولار (٣٣٪ من مجمل الصادرات). وقد بدت آثار الأزمة الاقتصادية العالمية واضحة في الاقتصاد الإسرائيلي نهاية سنة ٢٠٠٨، وتمثلت في التراجع الحاد للصادرات وعائدات الضرائب، فضلاً عن تراجع كبير في الاستهلاك الخاص. كما أدت الأزمة إلى توقف معدلات التوظيف عن الارتفاع، ومقابل ذلك فقد تدنت الأجور، وارتفعت مستويات البطالة.

وعلى المستوى العسكري، بقيت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية سنة ٢٠٠٨ تعيش تداعيات حربها على لبنان في صيف ٢٠٠٦؛ ففي مطلع العام قدمت لجنة فينوغراد تقريرها النهائي حول أحداث هذه الحرب. وحاولت المؤسسة العسكرية استخراج مجموعة الدروس والعبر من حرب لبنان الثانية، التي جعلت النظريات العسكرية الإسرائيلية وأساليب الأداء الميداني موضع مراجعة، وواصلت في هذا السياق تنفيذها خطة تيفين ٢٠١٢. وأنفقت "إسرائيل" نحو ١٤ مليار دولار على ميزانيتها العسكرية في سنة ٢٠٠٨، كما تابعت تجهيزها لاحتمالات حرب ضدّ حزب الله، وسورية، وقطاع غزة، فضلاً عن احتمالات مشاركتها في ضرب المشروع النووي الإيراني.

وشهدت نهاية سنة ٢٠٠٨ عدواناً إسرائيلياً واسعاً على قطاع غزة تحت اسم "الرصاص المصبوب"، بدا محاولة إسرائيلية لاسترداد "قوة ردع" المؤسسة العسكرية، التي تضررت بشكل كبير، إثر حربها الأخيرة



على لبنان. وتواصل هذا العدوان ٢٢ يوماً، وأسفر عن سقوط ١,٣٣٤ شهيداً، بينهم ٤١٧ طفلاً، و١٠٨ نساء، و١٢٠ مسناً، و١٤ من العاملين في الطواقم الطبية. وبلغ عدد الجرحى ٥,٤٥٠، نصفهم من الأطفال. غير أن الصمود البطولي للمقاومة أفشل العدوان الإسرائيلي وأجبره على الانسحاب، وكشف عن مواطن ثغرات جديدة في بنية الجيش الإسرائيلي وأدائه. وهو ما سيدفع الإسرائيليين للتفكير مرات كثيرة قبل تكرار عدوان مماثل على القطاع، ولذلك فقد تنتهي سنة ٢٠٠٩ دون عدوان شامل جديد، إذا ما استمرت المعطيات الحالية على ما هي عليه.

وقد استفادت "إسرائيل" من استمرار الانقسام الفلسطيني في متابعة عدوانها على الشعب الفلسطيني. في حين اتسمت عمليات المقاومة الفلسطينية في سنة ٢٠٠٨ بطبيعة دفاعية، وذلك على غرار السنة التي سبقتها، مع استمرار تركيزها على إطلاق الصواريخ التي تحسنت دقتها وازداد مداها. وشهد منتصف سنة ٢٠٠٨ تهديداً في قطاع غزة، استمرت لمدة ستة أشهر، بين فصائل المقاومة و"إسرائيل". غير أن الدولة العبرية خرقت هذه التهديدات عشرات المرات، وتوجت هذه الخروقات بعدوانها على غزة نهاية العام. وفضلاً عن تشديد الحصار، والعدوان على قطاع غزة، فقد تابعت القوات الإسرائيلية احتلالها للضفة الغربية، وعززت في سنة ٢٠٠٨ من التعاون الأمني مع السلطة الفلسطينية.

وبلغ مجموع الشهداء الذين سقطوا سنة ٢٠٠٨ برصاص قوات الاحتلال ونيرانه ٩١٠ فلسطينيين، من بينهم ٨٤٤ في قطاع غزة، و٦٦ في الضفة الغربية بما في ذلك القدس. في حين قُتل ٣١ إسرائيلياً نتيجة عمليات نفذها فلسطينيون، يضاف إليهم ١٣ إسرائيلياً آخرين، بينهم عشرة جنود، اعترفت "إسرائيل" بمقتلهم خلال العدوان على غزة في نهاية السنة.

وحيال الموقف الإسرائيلي من الوضع الفلسطيني الداخلي فلم تختلف الخطوط العامة لهذا الموقف خلال سنة ٢٠٠٨، بشكل جوهري، عما كانت عليه في السنة التي سبقتها. ويعود ذلك في الأساس إلى استمرار الظروف الموضوعية التي وجهت السياسة الإسرائيلية على المستوى الفلسطيني، وأبرزها استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني وتعمقه، واستمرار حركة حماس في حكمها لقطاع غزة، وجمود مسار التسوية السياسية حول قضايا الحل النهائي مع السلطة الفلسطينية.

وعلى الرغم من الأحاديث المتكررة عن التسوية السياسية في سنة ٢٠٠٨، والجدل حول إمكانية تطبيق رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن عن قيام الدولة الفلسطينية قبل انتهاء العام الذي تنتهي

معه ولايته الثانية، إلا أن السنة انتهت دون إحراز أي اختراق في مسار التسوية؛ فضلاً عن صعود قوى اليمين الإسرائيلي التي تعارض مبدأ حل الدولتين.

القضية الفلسطينية والعالم العربي:

تميزت سنة ٢٠٠٨ باستمرار العجز العربي الرسمي، وعدم التأثير على مجريات أحداث القضية الفلسطينية، من فكّ الحصار وفتح المعابر في قطاع غزة، إلى الفشل في الضغط على "إسرائيل" لتوافق على مبادرة السلام العربية، ووقف الاستيطان، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، التي كان الرئيس السابق جورج بوش قد وعد بقيامها قبل نهاية العام، وانتهاء بالتدخل لتحقيق المصالحة بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس. ولا شك أن العلاقات العربية - العربية قد أثرت وتأثرت بالخلافات بين فتح وحماس، وانعكس ذلك على ما يُعرف بمعسكري "الاعتدال" و"الممانعة".

وانتهت سنة ٢٠٠٨ بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، الذي كشف قصور النظام العربي وانقسامه، وعجزه عن مواجهة الآلة العسكرية الإسرائيلية، وعن الدفاع عن الفلسطينيين، وتقديم بعض الدول لاعتبارات النفوذ الأمريكي، والتزاماتها تجاه "إسرائيل"، على أولويات الأمن القومي العربي، ومسؤولياتها تجاه فلسطين. في الوقت الذي توحدت فيه الجماهير العربية خلف المقاومة، بعد أن أثبتت الأخيرة قدرتها على التعامل بكفاءة وفعالية وصلابة، على الرغم من قلة إمكانياتها، مع العدوان الإسرائيلي.

كانت مصر اللاعب الرئيسي في علاقتها مع القضية الفلسطينية في سنة ٢٠٠٨ ومطلع سنة ٢٠٠٩، فقد تعاملت مع حركة حماس وتبعات الحصار على قطاع غزة وإغلاق معبر رفح، ومع مسار التسوية والسلطة الفلسطينية، والوساطة بين فتح وحماس، والتهدئة بين حماس و"إسرائيل"، ومن العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة. وهذا يشير إلى مدى شعورها بوجود عبء أو "مشكلة" اسمها حماس تحكم بجوارها؛ مما جعلها تظهر وكأنها تدعم تيار السلطة الفلسطينية بقيادة حركة فتح ضدّ تيار حماس. وأثر ذلك على دورها كوسيط حاولت أن تلعبه على جبهتين؛ الأولى: بين المنظمات الفلسطينية، وبالذات بين حماس في قطاع غزة والسلطة الفلسطينية في رام الله. والثانية: بين حماس و"إسرائيل"، لتحقيق التهدئة وإنجاز صفقة تبادل الأسرى بينهما.



أما الموقف الأردني من القضية الفلسطينية فقد شهد تطوراً مهماً في سنة ٢٠٠٨، إذ أعاد الأردن اتصالاته ولأول مرة مع قيادات في حركة حماس، بعد انقطاع دام حوالي تسع سنوات. كما شهدت نهاية السنة تناغماً بين الموقف الرسمي والشعبي من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والسماح للاحتجاجات والمظاهرات، والدعم المطلق للمقاومة في القطاع، وللصمود البطولي للمواطنين الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، استمر الأردن بدعم مسار التسوية واتباع سياسة دول الاعتدال العربي من السلطة الفلسطينية، وانتقاد ممارسات "إسرائيل" في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمشاريع الإسرائيلية الداعية إلى ما أطلق عليه "البديل الأردني" على الصعيدين الرسمي والشعبي.

من جهتها، قادت سورية معسكر الممانعة الداعم للمقاومة الفلسطينية مقابل معسكر الاعتدال العربي، وظهر ذلك خلال مؤتمر القمة العربي الذي عقد في دمشق، وقاطعته بعض الدول العربية الراضية للموقف السوري. وتعاملت مع حركة حماس، التي تقيم قيادتها في سورية، على اعتبار أنها أقرب إليها من حركة فتح والسلطة الفلسطينية، لكنها سعت إلى أن تبدو على مسافة واحدة من فتح وحماس، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بإنهاء الانقسام، ووحدة الصف الفلسطيني.

وفي لبنان، استمرت معاناة اللاجئين الفلسطينيين، كما استمر حرمانهم من التمتع بالعديد من حقوقهم المدنية، وبقي هاجس توطين الفلسطينيين حاضراً في تعامل مختلف الأطياف السياسية اللبنانية مع الملف الفلسطيني. وانعكس التعامل مع ملفات المخيمات، بما فيها ملف إعمار مخيم نهر البارد، من الزاوية الأمنية سلباً على الحالة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين. فعلى الرغم من تنفيذ مخططات الإعمار من قبل وكالة الأونروا، وتعهد الجهات المانحة بتمويل مشروع إعادة الإعمار، إلا أن القرار السياسي لهذه القضية ما زال عالقاً، وهو ما يثير مخاوف لدى الفلسطينيين من وجود عناصر معوقة في مؤسسة القرار اللبناني، لا تزال راغبة في استمرار الضغوط على الفلسطينيين، بشكل يستهدف إضعاف وجودهم في لبنان.

أما السعودية فقد حاولت أن تقف على الحياد في الخلافات الفلسطينية - الفلسطينية، ودعت باستمرار إلى ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس. ووقفت في المقابل مع الدول التي سميت بدول الاعتدال، واكتفت بتمثيل منخفض في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في دمشق، ولم تشارك في مؤتمر الدوحة الذي عقد من أجل دعم قطاع غزة. كما أكدت على المبادرة العربية للسلام،

إلا أنها هددت أنه في حال عدم موافقة "إسرائيل" على المبادرة كما هي من دون تعديل، ستضطر الدول العربية لمراجعة خياراتها.

وبالنسبة للتطورات في مجال تطبيع العلاقات بين الدول العربية و"إسرائيل"، فقد بقي الأمر محصوراً في أضيق الحدود مع الدول التي وقعت اتفاقيات السلام مع "إسرائيل" كمصر والأردن، ودول عربية أخرى أقامت علاقات محدودة معها كموريتانيا مثلاً.

ومن الواضح أن علل النظام العربي ومشاكله لا توحى باحتمال حدوث أية تغييرات جادة أو نوعية في سلوك البلدان العربية تجاه القضية الفلسطينية خلال سنة ٢٠٠٩.

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي:

حافظ موقف دول العالم الإسلامي خلال سنة ٢٠٠٨ بشكل عام على الوتيرة نفسها فيما يتعلق بدعم القضية الفلسطينية، حيث استمرت المواقف والتصريحات المتعاطفة مع الشعب الفلسطيني، والرافضة للانتهاكات الإسرائيلية بحقّه، إلا أن التفاعل مع القضية على الصعيد السياسي والاقتصادي بقي دون المستوى المطلوب، وفشلت تلك الدول مجدداً في امتلاك أدوات التأثير فيما يتعلق بوقف العدوان على القطاع، أو كسر الحصار الإسرائيلي المفروض عليه، أو حتى في إنهاء الانقسام الداخلي الفلسطيني.

فلم يسجل أي إنجاز يذكر لمنظمة المؤتمر الإسلامي للشعب الفلسطيني خلال سنة ٢٠٠٨، وخصوصاً فيما يتعلق برفع الحصار عن القطاع وفتح معبر رفح، على الرغم من مواظبتها على التعبير عن قلقها تجاه الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، وإدانتها لمختلف الانتهاكات الإسرائيلية. ولأن المنظمة تمثل القاسم المشترك لنحو ٥٦ بلداً إسلامياً تتناقضاتها السياسية والاقتصادية والأيدولوجية، فإن قدرتها على التحرك كجسد واحد فاعل كانت ضئيلة إلى حدٍ بعيد.

أما تركيا فقد حافظت على موقفها في مساندة الشعب الفلسطيني على المستويين الرسمي والشعبي، وقد تزايد هذا الدعم بقوة إثر العدوان الإسرائيلي على غزة في نهاية سنة ٢٠٠٨، وتسبب في توتر كبير في العلاقة مع "إسرائيل"، وردود فعل تركية غاضبة جداً على الممارسات الإسرائيلية. ولكن على الرغم من ذلك، يمكن القول إن العلاقات التركية - الإسرائيلية سوف تبقى جيدة نسبياً، بسبب المصالح



الأمنية والاقتصادية والسياسية التي ما زالت تجمع بين الطرفين. وظلّت تركيا تمثّل أكبر شريك تجاري مسلم مع "إسرائيل"، حيث بلغت صادراتها إلى "إسرائيل" خلال سنة ٢٠٠٨ حوالي ١,٨٣ مليار دولار، فيما بلغت وارداتها من "إسرائيل" حوالي ١,٦٢ مليار دولار. على الرغم من أن الطرف التركي يتجه تحت قيادة حزب العدالة والتنمية نحو مزيد من الاستقلالية، وإلى الاستغناء التدريجي عن علاقاته بـ"إسرائيل"، مع الاتجاه نحو تطوير علاقاته شرقاً مع العالم العربي والإسلامي.

ومن جهتها، واصلت إيران دعم حركة حماس، وحركات المقاومة، والتأكيد على شرعية المقاومة واستمرارها، والمطالبة برفع الحصار عن قطاع غزة، منتقدة الحكومة المصرية لاستمرارها في إغلاق معبر رفح؛ مما أعاد التوتر الشديد في العلاقات بين البلدين. كما امتدت الانتقادات الإيرانية إلى بعض الدول العربية التي "تشارك" في حصار غزة أو تصمت عما يجري لها، وارتفعت حدّتها مع بداية العدوان الإسرائيلي على غزة في نهاية سنة ٢٠٠٨.

وبالنسبة لباكستان، لم تكن هناك تغييرات تُذكر فيما يتعلق بسلوكها تجاه القضية الفلسطينية؛ حيث كان هناك انشغال بالشأن الداخلي المليء بالاضطرابات، وأبرزها استقالة الرئيس برويز مشرف، التي علّق عليها بعض كتاب الأعمدة في الصحافة الإسرائيلية بأنه مع استقالته خسرت "إسرائيل" صديقاً حقيقياً في العالم الإسلامي. فيما واصلت كل من إندونيسيا وماليزيا التعبير بشكل مستمر عن دعمها للفلسطينيين، ولكن دون تسجيل أي تطورات عملية مميزة تجاههم.

وبشكل عام، لم تنجح "إسرائيل" في تحقيق أية اختراقات في العالم الإسلامي خلال سنة ٢٠٠٨، وأظهر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مدى تفاعل الشعوب الإسلامية مع القضية الفلسطينية، وكانت التظاهرات والاعتصامات وحملات جمع التبرعات بعض المؤشرات على مركزية هذه القضية في وجدان الإسلامي. كما أظهرت الطاقات الهائلة المذخورة في العالم الإسلامي، والتي لم يستفد منها الفلسطينيون حتى الآن بالشكل الأنسب لدعم قضيتهم ونيل حقوقهم، وهو أمر يظهر أنه ما زال متأثراً بالانقسام الفلسطيني.

القضية الفلسطينية والوضع الدولي:



كان هناك عدد من العوامل التي دفعت باتجاه وقوع القضية الفلسطينية في حالة "ركود نسبي" على المستوى الدولي في سنة ٢٠٠٨، وخصوصاً من جهة الولايات المتحدة. فقد انشغلت أمريكا بانتخابات الرئاسة وما رافقها من حملات انتخابية محمومة، كما انشغلت بالأزمة المالية الكبرى وتداعياتها على الاقتصاد الأمريكي والعالمي. واستنفدت الكثير من جهودها لحلحلة أوضاعها في المستنقعين العراقي والأفغاني. ولكن على الرغم من هذه الانشغالات، فقد نشطت إدارة بوش نسبياً، وقياساً بالسنوات السابقة، بمحاولة إحداث اختراق في مسار التسوية، حيث إن أي نجاح في هذا المجال كان سيعزز فرص الجمهوريين الانتخابية، ولذلك كثرت زيارات وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس وغيرها للمنطقة، والتي بلغت لرايس ثمان مرات خلال سنة ٢٠٠٨.

ومن جهة أخرى، فإن الانقسام الفلسطيني، وعدم مقدرة الرئيس أبي مازن وحكومة السلطة في رام الله على تقديم إجابات مقنعة بإمكانية التحدث باسم الفلسطينيين، والمضي قدماً في عقد اتفاقيات تسوية يقبلها الفلسطينيون وتكون قابلة للتنفيذ، كان عنصراً سلبياً في عدم تشجيع الدول الكبرى والمؤثرة في الدفع الجاد بمسيرة التسوية. ثم إن وقوع حكومة حماس في قطاع غزة تحت الحصار ودخولها في تهدئة لمدة ستة أشهر، قد أسهم في خفض حالة التوتر، ودفع القوى الدولية للانشغال بملفات أخرى، بانتظار ظروف أفضل للتسوية يكون فيها حكم حماس قد ضعف أو سقط.

وفي المقابل، كانت هناك بعض الظروف والأحداث التي أعادت القضية إلى مستوى الاهتمام العالمي كاختراق الفلسطينيين لمعبر رفح، وعملية تبادل الأسرى بين حزب الله و"إسرائيل"، وعمليات التهويد وهدم المنازل، التي أثارت انتقادات بعض الدول الأوروبية مثل سويسرا، والعدوان الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة في نهاية السنة، والذي شغل العالم كله.

وكان انتخاب أوباما دليلاً على فشل سياسة إدارة بوش في الشرق الأوسط، غير أن آليات صناعة القرار المعقدة في الولايات المتحدة، وطبيعة الفريق الذي شكّله أوباما للتعامل مع الملف الفلسطيني وملفات المنطقة، وسلوكه في الأشهر الأولى للحكم، لا توحى بإمكان حدوث تغييرات جذرية في السياسة الأمريكية، تؤدي للضغط على "إسرائيل" بما يكفي لتحصيل الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية، على الرغم من وجود لهجة أمريكية أكثر إيجابية وأكثر تفهماً للقضايا العربية والإسلامية.



الأرض والمقدسات:

واصلت السلطات الإسرائيلية تطبيق سياستها الهادفة لتهويد مدينة القدس بوتيرة متسارعة خلال سنة ٢٠٠٨، وخاصة في البلدة القديمة. وفي إطار هذه السياسة، صادقت اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء التابعة لبلدية القدس على مخطط لتوسيع ساحة النساء في ساحة البراق المجاورة لباب المغاربة، وأُعلن عن عطاءات ومخططات جديدة لبناء الآلاف من الوحدات الاستيطانية الجديدة، داخل حدود بلدية القدس أو حولها. كما أُعلن عن مخطط يهدف إلى تعزيز السيطرة الإسرائيلية على القدس الشرقية، خاصة البلدة القديمة والمسجد الأقصى المبارك والأماكن والمقدسات المسيحية، وتحويلها إلى مرجعية وإدارة إسرائيلية تتولى الإشراف عليها وعلى ما يسمى بـ"الحوض المقدس". وفي خطوة غير مسبوقة، أعلنت بلدية القدس عبر الناطق باسمها، ولأول مرة منذ سنة ١٩٦٧، بأنها ستقوم ببناء ٣١,٩٩٠ وحدة استيطانية بالقدس، ضمن مشروعها في إحداث تغيير سكاني للمصالح الإسرائيلي.

وشهدت سنة ٢٠٠٨ ارتفاعاً واضحاً في وتيرة الحفريات تحت المسجد الأقصى، التي تسببت في طوال السنوات الماضية، وما زالت، باهيارات وتشققات لمباني البلدة القديمة. من بينها انهيار وقع في منتصف شهر شباط/فبراير ٢٠٠٨ بالقرب من سبيل قايتباي، داخل ساحات المسجد الأقصى، وتشققات واسعة كُشِف عنها في بيوت المقدسين الواقعة بيوتهم في المنطقة نفسها. كما أن الحزام العمراني العربي الممتد من وادي حلوة جنوب الأقصى مروراً بحائط البراق ووصولاً إلى الجهة الشمالية الغربية من سور الأقصى، بكل ما فيه من آثار وأبنية ومقدسات، أصبح مهدداً باهتبار حقيقي في أي لحظة، جراء الحفريات التي ما زالت قائمة في هذه المناطق.

وفي خطوة تهدف لتقليص أعداد السكان العرب في مدينة القدس، أجرت الحكومة الإسرائيلية إحصاء سكانياً لوضع سياسة جديدة تجاه السكان العرب، رافقته سياسة هدم المنازل المتبعة لتهجير السكان، حيث هُدم ٧٢ منزلاً في المدينة خلال سنة ٢٠٠٨. كما بدأت السلطات الإسرائيلية بأكبر عملية تطهير عرقي حول القدس، تستهدف البدو المقيمين في تلك المنطقة، حيث يوجد في منطقة القدس وحدها حوالي 7,500 بدوي من عرب الجهالين والكعابنة المنتشرين على تلال القدس الشمالية والشرقية والغربية، وتنوي سلطات الاحتلال ترحيلهم منها.



كما استمرت الحكومة الإسرائيلية في بناء جدار الفصل العنصري، حيث تمّ خلال سنة ٢٠٠٨ بناء نحو ١٢ كم من الجدار، تضاف إلى ٤٩٠ كم كان قد تمّ استكمالها حتى بداية سنة ٢٠٠٨. وبلغت نسبة السكان المعزولين عن الأراضي الزراعية بسبب الجدار ١٢,٤٪، أي نحو ٣٠٠ ألف فلسطيني من أبناء الضفة الغربية، أما نسبة السكان المعزولين غربي الجدار عن باقي الضفة الغربية، فقد وصلت ١٠,٦٪، أي نحو ٢٥٦ ألف فلسطيني. كما وصل مجموع الأراضي المقطوعة من الضفة الغربية جراء الاستيطان وجدار الفصل العنصري إلى نحو ٢,٧٠٣ كم^٢، أي ما نسبته ٤٦٪ من مساحة الضفة الغربية.

وواصلت "إسرائيل" كذلك سياستها فيما يتعلق بالتوسع الاستيطاني، حيث تسارعت وتيرة بناء المستوطنات وتوسيعها خلال سنة ٢٠٠٨، وأظهرت المعطيات أن البناء في المستوطنات ارتفع بنسبة ٨٠٪ في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠٠٨، مقارنة بالفترة نفسها من سنة ٢٠٠٧، كما ارتفع عدد المناقصات في المستوطنات بنسبة ٥٥٠٪. وقد تمّ خلال سنة ٢٠٠٨ بناء نحو ٣,٥١٥ وحدة استيطانية، ليلعب بذلك عدد المستوطنين في الضفة الغربية، ومن ضمنها القدس الشرقية، نحو نصف مليون مستوطن.

كما استمر نهب "إسرائيل" لمياه الضفة الغربية واستغلالها في تطوير مستوطناتها. ويأتي ذلك في حين أنه من المتوقع أن يعاني أكثر من ٤٠٠ ألف فلسطيني نقصاً في المياه خلال السنوات الخمسة المقبلة، بنحو ٨٠ مليون متر مكعب في مياه الشرب، و ٢٠ مليوناً في الزراعة، و ٣٠ مليوناً في السياحة والصناعة. ويتوقع أن يصل العجز المائي سنة ٢٠١٠ نحو ٢٨٠ مليون متر مكعب، وهو ما يشير إلى أزمة مائية حقيقة تنتظر الفلسطينيين في الضفة والقطاع.

المؤشرات السكانية الفلسطينية:

أشارت التقديرات المنقحة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد الفلسطينيين في العالم قُدّر في نهاية سنة ٢٠٠٨ بحوالي ١٠ ملايين و ٦٠٢ ألف نسمة، أكثر من نصفهم (٥١,٩٪)، أي خمسة ملايين ونصف، يعيشون في الشتات. والباقي، أي خمسة ملايين ومائة ألف، يقيمون في فلسطين التاريخية، ويتوزعون على حوالي ثلاثة ملايين و ٨٧٨ ألفاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحوالي مليون و ٢١٥ ألف نسمة في الأراضي المحتلة سنة ١٩٤٨.



أما في الأردن، فقد قُدِّر عدد الفلسطينيين في نهاية سنة ٢٠٠٨ بحوالي ثلاثة ملايين و ١٧١ ألفاً نسمة، يشكّلون حوالي ٢٩,٩٪ من الفلسطينيين في العالم، وغالبيتهم العظمى يحملون الجنسية الأردنية. وقُدِّر عدد الفلسطينيين في بقية الدول العربية بحوالي مليون و ٧٣٣ ألف نسمة، يتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة، أي في لبنان وسوريا، ومصر، ودول الخليج العربي. وقُدِّر عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية بحوالي ٦٠٥ آلاف نسمة، يتركز معظمهم في الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية وكندا وبريطانيا وباقي دول الاتحاد الأوروبي.

وفي قراءة المؤشرات الديموغرافية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، أظهرت إحصائيات سنة ٢٠٠٧ أن السكان دون سن ١٥ شكلوا ما نسبته ٤٤,١٪ من إجمالي السكان، وشكل السكان في سن العمل ما نسبته ٥٢,٩٪، في حين شكل كبار السن ما نسبته ٣٪ فقط، مما يعني أن نسبة الإعالة تبقى عالية نسبياً.

ويُشار إلى أن البيانات الصادرة عن الإحصاء الفلسطيني أظهرت أن معدلات الخصوبة في الضفة والقطاع قد انخفضت خلال العقد الأخير ١٩٩٧-٢٠٠٧، حيث بلغ معدل الخصوبة الكلية ٦,٠٤ مولوداً بالاستناد إلى بيانات التعداد السكاني ١٩٩٧ ثم أصبح ٤,٦ مولوداً سنة ٢٠٠٦، إلا أن معدل الزيادة الطبيعية للسكان في الضفة والقطاع ما زال مرتفعاً حيث بلغ ٣٪ سنة ٢٠٠٧.

كما أظهرت البيانات أن هناك انخفاضاً في متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انخفض متوسط حجم الأسرة إلى ٥,٨ فرداً سنة ٢٠٠٧ مقارنة مع ٦,٤ فرداً سنة ١٩٩٧. من جانب آخر انخفض متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية إلى ٥,٥ فرداً سنة ٢٠٠٧ مقارنة مع ٦,١ فرداً سنة ١٩٩٧، أما في قطاع غزة فقد انخفض متوسط حجم الأسرة إلى ٦,٥ فرداً في سنة ٢٠٠٧ مقارنة مع ٦,٩ فرداً سنة ١٩٩٧.

الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة:

ما زال الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يعاني من الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته وسياساته التي تهدف إلى ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وتكريس تبعيته وخدمته للمشروع الصهيوني. وما زال تحكّم "إسرائيل" بالمعابر وعمليات الاستيراد والتصدير، وضربها أو تعطيلها للبنى التحتية تشكل العقبة الرئيسية أمام تطور الاقتصاد الفلسطيني.



وشكّل استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة، والعدوان الإسرائيلي عليه في نهاية سنة ٢٠٠٨، أبرز العوامل التي ساهمت في تدهور الأوضاع الاقتصادية فيه، حيث أشار تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية حول تأثير الحصار على قطاع غزة إلى أن البطالة ارتفعت من ٣٢,٣٪ في الربع الثاني من سنة ٢٠٠٧ إلى رقم قياسي قدره ٤٩,١٪ في الفترة نفسها من سنة ٢٠٠٨. وذكر تقرير أعدته اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة في ٢٥/١١/٢٠٠٨ أن ٨٠٪ من سكان غزة يعيشون تحت خط الفقر. في حين كشف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن قطاع غزة قد تكبد خسائر اقتصادية مباشرة بقيمة ١,٩ مليار دولار نتيجة العدوان الإسرائيلي، وبلغت الخسائر المباشرة في البنية التحتية حوالي ١,٢ مليار دولار.

من جهة أخرى، تشير التقديرات الأولية للحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنة ٢٠٠٨، إلى نمو في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال سنة ٢٠٠٨، بنسبة ٢,٣٪ عما كان عليه الوضع في سنة ٢٠٠٧، حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٤,٥٣٦ مليون دولار إلى ٤,٦٤٠ مليون دولار.

وسجّل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة ٢٠٠٨ تراجعاً طفيفاً بلغت نسبته ٠,٦٪، حيث تراجع من ١,٢٩٧,٩ دولار سنة ٢٠٠٧ إلى ١,٢٨٩,٩ دولار سنة ٢٠٠٨. ويظهر أن نصيب الفرد في قطاع غزة قد تراجع بسبب الحصار الإسرائيلي الخانق، في الوقت الذي ارتفع فيه نصيب الفرد في الضفة الغربية، وهو ما جعل نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي مستقرّاً تقريباً لكلا المنطقتين.

بلغ إجمالي إيرادات السلطة الفلسطينية خلال سنة ٢٠٠٨ حوالي ١,٥٧ مليار دولار، مقارنة بنحو ١,٢٧ مليار دولار سنة ٢٠٠٧، أي بنسبة نمو قدرها ٢٣,٣٪. غير أن الإيرادات المحلية سنة ٢٠٠٨ لم تتجاوز ٥٦٢ مليون دولار من مجمل الإيرادات، منها ٢٧٣ مليون دولار إيرادات ضريبية و ٢٣٤ مليون دولار إيرادات غير ضريبية. أما معظم الإيرادات فجاءت من إيرادات المقاصة (الناتجة عن عمليات الاستيراد والتصدير الفلسطينية) والتي تحصلها الحكومة الإسرائيلية، والتي ارتفعت من ٨٩٦ مليون دولار سنة ٢٠٠٧ إلى حوالي ١,١٢ مليار دولار سنة ٢٠٠٨، أي بنسبة ٢٥,٢٪.

أما إجمالي النفقات لسنة ٢٠٠٨ فبلغ حوالي ٢,٨٣ مليار دولار، مقارنة بـ ٢,٥٤ مليار دولار سنة ٢٠٠٧، وبنسبة زيادة مقدارها ١١,١٪. وقد مثلت الأجور والرواتب سنة ٢٠٠٨ ما نسبته ٥١,٤٪،



أي ما مجموعه ١,٤٥ مليار دولار، مقارنة بـ ١,٢٨ مليار دولار سنة ٢٠٠٧، وهو ما يمثل ٥٠,٥٪ من ميزانية ٢٠٠٧ حسب بيانات وزارة المالية.

وقد تمّ تغطية عجز الموازنة عن طريق الدعم الخارجي لميزانية السلطة والذي بلغ حوالي ١,٨٩ مليار دولار سنة ٢٠٠٨.

وبشكل عام، فإن الوضع الاقتصادي الفلسطيني سوف يستمر في المعاناة من المشاكل نفسها خلال سنة ٢٠٠٩، لعدم وجود تغييرات حقيقية في السلوك الإسرائيلي تجاه إنهاء الاحتلال، وإنهاء الحصار، والتحكم بالمعابر، كما لا توجد رغبة إسرائيلية بالتوقف عن استخدام الضغط الاقتصادي كوسيلة لكسرة إرادة الشعب الفلسطيني، وفرض شروط تسوية سلمية ظالمة عليه. فضلاً عن عدم رغبة الدول الكبرى وخصوصاً أمريكا في الضغط على "إسرائيل" لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني.

خاتمة

انعكس الانقسام الفلسطيني والضعف العربي والإسلامي على مجمل مسار القضية الفلسطينية خلال سنة ٢٠٠٨. ولا توهي مسارات الأحداث، ولا الظروف الموضوعية والعوامل الفاعلة في المنطقة، بإمكانية حدوث تغييرات جدية في سنة ٢٠٠٩. غير أن فشل سياسة إدارة بوش في المنطقة، وفشل سياسات الحصار والاحتلال الإسرائيلي في كسر إرادة الشعب الفلسطيني، ووصول مسار التسوية السلمية إلى طريق مسدود، ونجاح تيار المقاومة في إفشال العدوان الإسرائيلي الواسع، وتقديمه نماذج بطولية ألهبت حماس الجماهير العربية والإسلامية ودفعت باتجاه مزيد من التعاطف الشعبي العالمي... كل ذلك يوحي بحالة مخاض تشهدها المنطقة، قد تنعكس إيجاباً في المستقبل القريب على القضية الفلسطينية، إذا ما أُحسن التعامل مع العوامل المحركة للأحداث والفرص التي تتيحها. غير أنه لا بد من التحذير من الإفراط في التفاؤل، إذ لطالما ضيّع الفلسطينيون والعرب العديد من الفرص، بينما استطاع الخصوم والأعداء توظيف الظروف المستجدة لصالحهم.